Retirer le filigrane maintenant

الخـــــاتمة :

أردت من خلال دراستي لهذا الموضوع ،أن أزيح بعض الغموض الذي يكتنف جريمة استغلال النفوذ ، وأن أوضح ماهية الجريمة وخصوصيتها ،وما يميزها عن الجرائم المشابهة لها ، بالإضافة الى تبيان أركانها والعقوبات المقررة لها والمجهودات التي يبذلها المشرع في سبيل الوقاية من هذه الجريم التي تشكل خطرا حقيقيا على مؤسسات الدولة.

والمشرع الجزائري بعد المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة بتحفظ ، قد أقر جملة من الأحكام القانونية ، وأحدث آليات وهيئات تتكفل بالوقاية ومكافحة جرائم الفساد ،لاسيما جريمة استغلال النفوذ.

وقانون الوقاية من الفساد ومكافحته 06 ـ01 ، يعتبر اللبنة الأولى للوقاية من الفساد ومكافحته ،لكن رغم وجود النصوص القانونية المجرمة للفعل ،إلا أن هذه الآفة الخطيرة التي تهدد كيان المجتمع مع الأسف الشديد استفحلت كثيرا خاصة في الوقت الراهن ، لذا بات لزاما التفكير في آليات أكثر نجاعة ، هذا بمشاركة جميع الفاعلين في المجتمع ،ونشر الوعي بخطورة الجريمة ، والحث على التبليغ عن مرتكبيها ، لأنها من الجرائم الحساسة والسرية ،والتحري والتحقيق فيها يتطلب مضاعفة الجهود واستعمال كل التقنيات والأساليب المتطورة المتاحة .

النتـــائج :

01 ـالمشرع الجزائري أوجد ترسانة قانونية في مواجهة جرائم الفساد عامة وجريمة استغلال النفوذ خاصة لما لها من خطورة .

02 ـ المشرع الجزائري أخذ بمذهب ثنائية الجريمة ،حينما فصل بين جريمتين

Retirer le filigrane maintenant

قائمتين بذاتهما (سلبية وإيجابية).

03 ـ جريمة استغلال النفوذ لا تشترط صفة معينة في الجاني ، ضف الى ذلك الاختصاص بالعمل الذي يعد الفيصل الأساسي الذي يميزها عن غيرها من الجرائم .

04 ـ القانون 06 ـ01 منح للجهات القضائية أساليب تحري خاصة ومميزة على اعتبار أن الجريمة مرتبطة بالغالب بأصحاب النفوذ والمراكز العليا .

التوصيات :

01 ـ تفعيل دور المجتمع المدني في مجال التوعية والتحسيس بخطورة الجريمة ، والتصدي لها وتشجيع الأفراد على التبليغ عن مرتكبيها .

02 ـ ضرورة نشر تقرير الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته ، ليتمكن الجميع من الاطلاع عليه .

03 ـ ضرورة تعديل المادة 48 من القانون 06 ـ01 ، ليشمل تشديد العقوبة على أعضاء الديوان المركزي لقمع الفساد .

04 ـ تمكين الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته من تحريك الدعوى العمومية مباشرة في حالة التوصل الى نتائج تثبت قيام جرائم فساد .

05 ـ تفعيل دور أجهزة الرقابة والتفتيش الخاصة بالمرافق العمومية، من أجل الوقاية الفعلية من جرائم الفساد.

06 ـ تحسين ظروف ومزايا الوظيفة العامة ،ووضع نظام حوافز متميز .

pdfelement